الأمم المتحدة

A/HRC/11/16*

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل**

جيبوتي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** يعمّم مرفق التقرير بالصيغة التي ورد بها.

(A) GE.09-15261 120110 130110

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
	مقدمـــــة	١-٤	٣
أولاً -	موجز وقائع عملية الاستعراض	٥-٦٦	٣
	ألف- العرض المقدم من الدولة موضع الاستعراض	٥-١٥	٣
	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضع الاستعراض.....	١٦-٦٦	٧
ثانياً -	الاستنتاجات و/أو التوصيات	٦٧-٧٠	٢١

المرفق

تشكيلة الوفد ٢٧

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والمنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ دورته الرابعة خلال الفترة من ٢ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأُجري استعراض جيبوتي في الجلسة الثانية المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ورأس وفد جيبوتي معالي السيد محمد بركات عبد الله، وزير العدل وشؤون السجون المكلف بحقوق الإنسان. وفي الجلسة المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اعتمد الفريق العامل هذا التقرير عن جيبوتي.

٢- وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التاليين (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض جيبوتي: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وبوليفيا.

٣- ووفقا للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل استعراض جيبوتي:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي مقدم وفقا للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG.6/4/DJI/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/4/DJI/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/4/DJI/3).

٤- وأحيلت إلى جيبوتي عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة بالأسئلة أعدتها مسبقا ألمانيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز وقائع عملية الاستعراض

ألف - العرض المقدم من الدولة موضع الاستعراض

٥- في الجلسة الثانية المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدم السيد محمد بركات عبد الله، وزير العدل وشؤون السجون المكلف بحقوق الإنسان، وصفا للتقدم المحرز، فضلا عن المعوقات والقيود والجهود المبذولة من أجل وضع الإنسان في صلب السياسات التي تنتهجها جيبوتي. وشدد أيضا على أن بلده ملتزم بتعزيز الحوار القائم على الموضوعية

والحيادية وعدم الانتقائية، وأن جيبوتي تولي أهمية كبيرة للاستعراض الدوري الشامل الذي يمثل تقديرا ذاتيا وفرصة للتعلم من تجارب الآخرين. وأشار إلى التعهدات الطوعية التي عقدها بلده في عام ٢٠٠٦ بمناسبة ترشحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان، أي التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ وقد جرى التصديق على كل هذه الصكوك منذ ذلك التاريخ. وهذا بالإضافة إلى قائمة طويلة بالفعل من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أصبحت جيبوتي طرفا فيها والتي عدّدها الوفد.

٦- وأفاد عن التدابير المتخذة بغية اعتماد هذه الصكوك على الصعيد المحلي بإدراجها في القانون الوطني، بالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة المكرسة في الدستور. ونظرا لأن تعزيز حقوق الإنسان هو من بين الأولويات الرئيسية للحكومة، فقد أنشأت جيبوتي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بما يتفق ومبادئ باريس؛ ويتمثل دورها في نشر آراء استشارية. وبالرغم من الصعوبات المادية التي تواجهها اللجنة، فإنها تعمل بشكل طبيعي، وقد أسهمت على نحو خاص في إعداد التقرير الوطني المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. وكانت اللجنة أيضا جهة فاعلة رئيسية في أنشطة التوعية التي جرت للاحتفال بالذكري الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وذكر الوفد أنه سيتم حشد المزيد من الموارد البشرية والمادية حتى تتمكن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من العمل على النحو الأمثل. وأشار إلى أن إقامة الديمقراطية التعددية وسيادة القانون تستلزمان إصلاحا عميقا للنظام القضائي موجها نحو الإمكانات البشرية والمادية معا. وذُكر أن إصدار قانون عن وضع القضاة، وزيادة مرتبات القضاة بشكل كبير، وإنشاء هيئات قضائية مختصة بقانون الأسرة، وإنشاء وحدة لحراس السجون تلقت تدريبا في مجال حقوق الإنسان هي أمور تشكل جزءا من تلك الجهود. وقد ارتفع عدد الموظفين القضائيين ثلاثة أضعاف في أقل من عقد من الزمن. وأعيد تأثيث وتجهيز كافة المرافق القضائية من أجل تيسير الوصول إلى العدالة وتحسين ظروف عمل القضاة.

٧- وأفاد أيضا بأنه إلى جانب النظام القضائي الحديث يوجد نظام قضائي تقليدي مستقل ومتاح للجميع. وهو يختص بتسوية القضايا المدنية البسيطة ويحترم المبادئ القضائية الأساسية كالحق في الطعن ونهج الحضور والإعلان. وفي عام ١٩٩٩، أنشئ منصب أمين المظالم بموجب القانون، ويعهد إليه بتسوية النزاعات بين الدوائر الإدارية ومستخدميها. ويعين أمين المظالم لمدة ست سنوات، وهو يشكل هيئة مستقلة تتمتع بحصانات في ممارسة وظائفها. ويقدم أمين المظالم تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية وإلى البرلمان. وقد اعترف وفد جيبوتي بأنه من الممكن بالتأكيد تحسين النظام القائم.

٨- وأشار الوفد إلى أن قانون العمل الجديد يحدد مبدأ "الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي" غير القابل للتفاوض. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأ رئيس جمهورية جيبوتي سياسة طوعية من أجل النهوض بالمرأة. ومن بين أهداف الاستراتيجية الوطنية لإدماج المرأة في

التنمية زيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار. واعترف الوفد بأن المساواة بين الجنسين لا تزال بعيدة المنال على الرغم من أن النساء أصبحن عضوات في الحكومة وفي البرلمان، وأصبحن يتبوأن مناصب في القضاء وسائر الخدمات العامة. واعترف أيضا بأن العديد من المبادرات قد اتخذت من أجل تحسين وضع المرأة لكن العادات والتقاليد تشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون بلوغ هذا الهدف. وقد أتاح تصديق جيبوتي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مراجعة التشريع الوطني. وفي عام ٢٠٠٠، وبمناسبة الاحتفال بيوم المرأة، أشار رئيس الجمهورية إلى الأعباء الثقافية، ودعا إلى إشاعة وعي قومي بالحاجة إلى الشراكة والتكامل بين الرجل والمرأة من أجل إصلاح الوضع.

٩- وفيما يتعلق بحقوق الطفل، أشار إلى أن جيبوتي كانت في طليعة الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، وأن العديد من أحكام هذه الاتفاقية قد أدرج في التشريع الوطني مثل الحماية من جميع أشكال العنف، واحترام رأي الطفل ومصلحته الفضلى، وحماية الأطفال المخالفين للقانون، وتسجيل المواليد الإلزامي بموجب القانون. وأضاف أن التعليم يشكل أولوية للحكومة ويستحوذ على ٢٨ في المائة من الميزانية الوطنية. وقد أعاد استعراض شامل أجري في عام ١٩٩٩ تأكيد حق الجميع في التعليم، وأرسي التعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والسادسة عشرة. وتهدف الحكومة إلى تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. وتستند استراتيجية الحكومة لتحقيق هذا الهدف إلى جانبين متكاملين هما إتاحة الالتحاق بالمدارس، والطلب الاجتماعي على التعليم، وبخاصة من خلال إنشاء المدارس، وتعيين المعلمين وتدريبهم، وحملات التوعية، ولا سيما فيما يتعلق بالتحاق الفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس. وقد أُدمجت حقوق الطفل في مناهج التعليم الابتدائي وأدمجت حقوق الإنسان في مناهج المرحلة التالية للتعليم الابتدائي. وأُدرجت أيضا حقوق الإنسان وحقوق الطفل في البرامج التدريبية للمعلمين. وقدم الوفد أيضا إحصاءات بشأن زيادة الأعداد في فصول التعليم الابتدائي والثانوي، والزيادة في أعداد المعلمين والزيادة الهائلة في الالتحاق بالصف الأول للتعليم الابتدائي. وقد بدأ التعليم الجامعي في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ باستخدام التمويل الوطني، وزادت أعداد الطلاب زيادة كبيرة منذ ذلك الحين.

١٠- وفي مجال الصحة، ذكر أن نسبة الميزانية الوطنية المخصصة للرعاية الصحية قد ارتفعت كثيرا في خلال الأعوام القليلة الماضية. وبُذلت جهود هائلة لمساعدة الفئات الضعيفة، وبخاصة الأمهات والأطفال، وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وجرت الإشارة إلى المبادرة الوطنية للتنمية الصحية، والخطة الوطنية للتنمية الصحية، وإلى التعاون النشط الجاري على الصعيد دون الإقليمي بغية مكافحة الأمراض المعدية مثل الإيدز والسل والملاريا. وركزت الجهود أيضا على تعزيز الموارد البشرية، وبخاصة تدريب العاملين عن طريق إنشاء هيئات جديدة مثل المعهد العالي للعلوم والصحة، ومدرسة الطب.

١١- وحدد قانون العمل الحد الأدنى لسن دخول سوق العمل بـ ١٦ سنة تمشيا مع قانون التعليم، وهو ينص على تدابير خاصة للعمال المعوقين. ويركز هذا القانون على الحوار الاجتماعي، ويمنح الدولة دورا تيسيريا عوضا عن الدور التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر قانون العمل الضمانات اللازمة لحرية تكوين النقابات العمالية، ويعكف المجلس الوطني للعمالة والعمل والتدريب المهني على مراجعة التشريعات في هذا الصدد بعد صدور توصيات هيئة الرصد التابعة لمنظمة العمل الدولية بشأن الاتفاقية رقم ٧٨ لمنظمة العمل الدولية. ويكفل الدستور والقانون حرية تكوين الجمعيات. ويوجد في جيبوتي العديد من هذه الجمعيات بما فيها ما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر.

١٢- وأشار إلى أن جيبوتي بذلت جهودا ضخمة لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وبخاصة عن طريق تنفيذ ما يعرف بالسياسة الوطنية لمكافحة الفقر التي اشتملت عليها ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وجرى تحديد العديد من التدابير والتحركات ذات الأولوية كتشجيع النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية، وتنمية الموارد البشرية والنهوض بالتنمية المحلية، وبعد ثلاث سنوات من اعتماد هذه السياسة، أظهر الاستعراض الأول لها وجود نتائج متفاوتة. فبينما تحقق النمو الاقتصادي وتحسن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا يزال قطاع كبير من السكان يزداد فقرا. وبالإضافة إلى هذا الاستعراض، أطلق رئيس الجمهورية المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى مراجعة الهيكل الاقتصادي الوطني وإعادة هيكلته وإلى دعم السكان الضعفاء أو ذوي الاحتياجات الخاصة. وشدد على أن كافة هذه الجهود ترتكز على سلامة الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن وزيرا للدولة مكلفاً بالتضامن الوطني قد عُين تحت إشراف رئيس الوزراء من أجل تنسيق برامج المعونة العامة لصالح الفئات السكانية الضعيفة، وهو يعمل إلى جانب وكالة التنمية الاجتماعية. وكُلفت هذه الوكالة بالمساهمة في مكافحة الفقر بين أكثر الفئات ضعفا، وبتقليص التفاوت بين المناطق، ولا سيما عن طريق تمويل المشاريع المتناهية الصغر وتقديم قروض صغيرة للذين لا يستطيعون الحصول على قروض مصرفية. وقد رصدت حكومة جيبوتي ٤٥,٥ مليون دولار لتمويل هذه الجهود منها ٥,٥ وفرتها جيبوتي نفسها أي ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية.

١٣- ووجه الوفد الشكر أيضا إلى البلدان التي أعدت أسئلة مسبقة، وفيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وبالدعوة الدائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فقد أحاط علما بهذه النقطة، وسوف يقدم ردا في الوقت المناسب. وقال فيما يتعلق بحقوق السحاقيات والمثليين والمتحولين جنسيا والمخنثين إن الدستور ينص على مبدأ عدم التمييز، وإن القانون الجنائي يعاقب على انتهاك هذا المبدأ. وأفاد بأن المجتمع المدني شارك مشاركة واسعة في صوغ التقرير الوطني، وبخاصة عن طريق جمع المعلومات، وأن العديد من ممثلي المجتمع المدني شاركوا في حلقة العمل الوطنية للاعتماد وفي وضع الصياغة. وفيما يتعلق بحرية الأديان، أشار إلى أن جيبوتي ليست لديها أي مخاوف في هذا

الصدد لأن الدستور يكفل هذه الحرية، وأن كافة الديانات الرئيسية لديها أماكن عبادة، وأن القانون يعاقب بشدة على التمييز القائم على أساس الدين. وشدد على أن حقوق الإنسان قضية مشتركة بين القطاعات، وأن العديد من الوزارات يشارك في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في تشكيل الوفد. وتضم وزارة العدل إدارتين إحداهما مسؤولة عن مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية والأخرى مسؤولة عن تنبيه المدعي العام إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

١٤- وذكر أيضا أن العلاقات مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد تطورت، وبخاصة من خلال التنظيم المشترك للعديد من حلقات العمل في عام ٢٠٠٨. وعقب هذا التعاون، وُضعت خطة عمل تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان بالتعاون مع المفوضية. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية والأطفال، تحدث عن مجموعة من النصوص والخطط والبرامج والهيئات التي تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو التلقيح أو أمراض الأطفال، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة التي أنشئت في عام ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بالتزامات تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، أشار إلى أنه يجري بذل جهود للقضاء على التأخير، وأشار إلى أنه جرى استعراض أول تقرير دوري للجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ذكر أنه مجرم في القانون الجنائي منذ عام ١٩٩٥، وأن عددا من الملاحقات القضائية قد حدث.

١٥- وفي الختام ذكر معالي السيد محمد بركات عبد الله إن جيبوتي منفتحة على قبول التوصيات والمشورة ومستعدة للتعاون مع اللجنة الثلاثية.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضع الاستعراض

١٦- في أثناء الحوار التفاعلي، أدلى ممثلو ٤٤ وفدا ببيانات، وأثني عدد منهم على الجودة العالية للعرض الذي قدمته جيبوتي وعلى تقريرها الوطني. ونُشرت على الشبكة الخارجية للاستعراض الدولي الشامل حين توافرها بيانات إضافية لـ ٢٣ وفداً لم يتسن الإدلاء بها أثناء الحوار نظرا لضيق الوقت*.

١٧- ولاحظت عمان باهتمام ما تبذله جيبوتي من جهود وما تحققه من إنجازات في مجال حقوق الإنسان. ورحبت بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن الخطوات المهمة التي اتُّخذت لمواجهة مختلف التحديات والصعوبات. ووافقت عمان على الطلب الذي تقدمت به الحكومة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإرسال بعثة لتقدير الاحتياجات

* بنغلاديش، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتونس، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشيلي، وغابون، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، والنرويج، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي.

اللازمة للمعونة التقنية في مجالات حقوق الإنسان. ورحبت عمان أيضا بقرار الرئيس إطلاق مبادرة جديدة لمكافحة الفقر.

١٨- ورحبت البحرين بجهود جيبوتي الرامية إلى حماية حقوق المرأة والطفل. ولاحظت أن وزارة النهوض بالمرأة قد أنشئت للقيام بجملة أمور من بينها تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ومكافحة التمييز بسبب الجنس. وطلبت البحرين معلومات عن التقدم الذي أحرزته جيبوتي من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتنفيذها للبرامج الوطنية لمكافحة الممارسات التي تشكل عنفا ضد المرأة. ومع ملاحظة التقدم الهائل المحرز للنهوض بسيادة القانون والعدالة في البلد، سألت البحرين عن التدابير المتخذة للنهوض بدور القضاة. وأوصت البحرين جيبوتي أيضا بمواصلة جهودها لتعزيز الجهاز القضائي في ميدان حقوق الإنسان ولتحسين الوصول إلى العدالة.

١٩- ولاحظ اليمن التزام جيبوتي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وشدد على الشفافية والصدق اللذين يشهد بهما التقرير، واعترف بجدية الخطوات المتخذة في مجال حقوق الإنسان بما فيها الإطار القانوني بغرض حماية حقوق الإنسان على أرض الواقع بما في ذلك إنشاء وزارة للمرأة. غير أن عددا من المسائل لا يزال في حاجة إلى إجابة وإلى تسليط مزيد من الضوء على كل ما تم إنجازه فيما يتعلق بمشاركة النساء في السياسة العامة والقضاء على ممارسة ختان الفتيات الصغار. وأوصى اليمن جيبوتي بضرورة مواصلة جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة الأمية بين الفتيات.

٢٠- ورحبت مصر بمختلف التطورات الإيجابية في مجال بناء هيكل وطني لحقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وإطار وطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجتمع المدني. وأشادت بجيبوتي لاهتمامها بدعم حقوق الإنسان ولا سيما حقوق المرأة والطفل. وأوصت مصر جيبوتي بمواصلة جهودها الحثيثة الرامية إلى خفض معدل أمية الإناث. وأوصت أيضا بأن تواصل جيبوتي جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة في مجال بناء هيكل وطني أقوى لحقوق الإنسان وتذليل العقبات التي تحد من قدرتها والناشئة عن نقص الموارد والخبرة التقنية. وأوصت أيضا بأن يستجيب المجتمع الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان للاحتياجات التي عبرت عنها جيبوتي في مجال بناء القدرات، وتوفير الموارد البشرية والمالية والتقنية، وتقديم التدريب اللازم للموظفين في مختلف الإدارات والوزارات المعنية وإلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان في جيبوتي ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية التي تنفذها الحكومة بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢١- ولاحظت كوبا أن جيبوتي أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان منذ استقلالها في عام ١٩٧٧؛ ولا سيما منذ اعتماد الدستور. ولاحظت بخاصة التقدم الإيجابي الذي أحرزته جيبوتي في مجالي التعليم والصحة بفضل الخطط الحكومية التي

نفذت خلال السنوات العشرة الماضية. وذكر أن الحكومة الكوبية تتعهد بمواصلة التعاون مع جيبوتي في تدريب العاملين في مجال الصحة. وأوصت بأن تواصل جيبوتي جهودها الإيجابية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكدت على نحو خاص أهمية تعزيز قطاع التعليم عن طريق زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية، وتحقيق التوازن الجنساني في جميع مستويات التعليم، وتعزيز التعليم العالي. وأوصت كوبا في الختام بأن تواصل جيبوتي جهودها الإيجابية من أجل تحسين نظام التغطية بالرعاية الطبية والرعاية الصحية في البلد.

٢٢- ولاحظت الكويت الجهود الضخمة التي بذلتها جيبوتي في مجال حقوق الإنسان وشددت على قيام الحكومة بإيلاء الأولوية للتعليم، وعلى التحسن الذي طرأ على نظام التعليم استجابة لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشادت الكويت أيضا بالتقدم المحرز في مجال الصحة، وبخاصة في المناطق النائية، وبتوسيع نطاق الخدمات الصحية، وخفض معدل وفيات الأطفال. وأوصت بأن ترسل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعثة تقدير إلى جيبوتي لتقييم الإمكانات والقدرات المتاحة والجهود المحلية التي تحتاج إلى دعم. وأوصت الكويت بأن تواصل حكومة جيبوتي جهودها لخفض معدلات الأمية بين النساء.

٢٣- وأشادت فنزويلا بالتزام جيبوتي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومع ملاحظة الجهود المبذولة خلال العقد الماضي لصالح الحق في التعليم، فقد شجعت فنزويلا جيبوتي على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال. وذكرت فنزويلا في هذا الشأن أنها مستعدة لتقاسم أفضل ممارستها في هذا المجال. ولاحظت فنزويلا كذلك جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على الفقر، والشروع في برنامج جديد للتنمية الاجتماعية. وطلبت معلومات إضافية بشأن نطاق هذه المبادرة الجديدة والعوائق الرئيسية التي تعترض تنفيذها.

٢٤- ولاحظت الصين مع التقدير المشاورات الواسعة التي عُقدت مع مجموعات المجتمع المدني، وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات من أجل إعداد التقرير الوطني. ولاحظت أن جيبوتي بذلت منذ استقلالها جهودا ضخمة وأحرزت تقدما هائلا لبناء مؤسسات ديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولاحظت أن جيبوتي جعلت من تعزيز وحماية حقوق الإنسان سياسة أساسية للدولة. ولاحظت كذلك أن جيبوتي جعلت الحق في التعليم أولوية قصوى، وشددت على أن اعتماد القانون المتعلق بنظام التعليم وتطبيقه قد أدى إلى النهوض بالتعليم الأساسي. وطلبت الصين معلومات عن أي مبادرة أخرى تعتزم الحكومة اتخاذها لزيادة تعزيز التعليم الأساسي والعالي.

٢٥- واستفسرت فرنسا عن الخطوات التي يتعين على جيبوتي اتخاذها لتحسين وضع المرأة في كافة المجالات، ولا سيما الوصول إلى المناصب القيادية، ومكافحة الأمية، والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وسألت جيبوتي أيضا عن الحالة الحالية للتصديق على

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأوصت فرنسا جيبوتي (أ) باتخاذ خطوات فعالة لضمان الحرية النقابية. وأوصت (ب) جيبوتي بتوجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأوصت (ج) جيبوتي بالتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٢٦- وأشادت ماليزيا بالتزام جيبوتي بحقوق الإنسان، وبجهودها لدعم إنفاذ الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت جيبوتي بمواصلة تعهداتها الإيجابية وتعاونها الوثيق مع مختلف آليات مجلس حقوق الإنسان بغية تحسين الخطوات التي تتخذ حاليا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعبها. وأوصت أيضا بتحسين فرص حصول الأطفال على التعليم عن طريق زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية وتعزيز نظام التعليم العالي. وأوصت جيبوتي أيضا بمضاعفة جهودها للتصدي لمسألة الفقر المدقع ووضع مزيد من الاستراتيجيات المستدامة للحد من الفقر تشمل توفير الحصول على المياه النظيفة وخدمات الإصحاح الملائمة والغذاء والمأوى.

٢٧- ولاحظت باكستان مع التقدير أن جيبوتي جعلت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من ديباجة دستورها. ولاحظت أيضا إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان، واللجنة الوزارية لصوغ تقارير الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. ولاحظت باكستان أن جيبوتي ذكرت بصراحة التحديات التي تواجهها في سبيل النهوض بحقوق المرأة والطفل نظرا للطبيعة التقليدية لمجتمعها. ولاحظت أن تعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة يشكل واحدة من أولويات للحكومة، وطلبت مزيدا من المعلومات بشأن التدابير المتخذة لبلوغ هذا الهدف. وأيدت باكستان طلب جيبوتي المساعدة في المجالات التي حددتها في تقريرها. وأوصت حكومة جيبوتي بمواصلة تحديد احتياجاتها من المساعدة الدولية.

٢٨- وأثنت قطر على جميع أصحاب المصلحة الذين شاركوا في إعداد التقرير الوطني. وأشارت إلى دستور جيبوتي لعام ١٩٩٢ الذي يقوم على احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأثنت على هدف الحكومة الاستراتيجي المتمثل في النهوض بالتعليم وتوفيره للجميع. واستفسرت قطر في هذا الشأن عن التدابير المتخذة لتوفير التعليم للأطفال المعوقين من أجل خفض معدل التسرب الدراسي بينهم. وأوصت الحكومة بمواصلة جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها زيادة عدد المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٩- وأشادت أذربيجان بالجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان والتصديق على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. واستفسرت عن التدابير المتخذة لدمجها في التشريع المحلي. ورحبت أيضا بالتدابير المتخذة لضمان الأمن الغذائي. وأوصت الحكومة بزيادة جهودها

للحد من الفقر داخل المجتمع ومكافحة البطالة. واستفسرت عن التدابير المتخذة لضمان تمثيل المرأة في المجتمع.

٣٠- ورحبت الإمارات العربية المتحدة بالسياسات التي اعتمدتها جيبوتي في مجال الصحة. وأحاطت علما بمنهجية الحكومة لتحديد الأولويات الوطنية، ودعت المجلس إلى أن يأخذ في اعتباره العقبات التي يواجهها البلد في هذا الميدان. وطلبت معلومات عن التدابير والخطوات التي تتخذها جيبوتي لخفض معدل وفيات الرضع. وأوصت ببذل المزيد من الجهود لتنمية الموارد البشرية في قطاع الصحة وفقا للاحتياجات.

٣١- ورحبت المملكة العربية السعودية بوزير العدل، ولاحظت الاهتمام الكبير الذي توليه جيبوتي لحقوق الإنسان في دستورها وقوانينها، وإنشاءها وزارة للمرأة، وأشارت إلى الإحصاءات التي تبين التقدم الذي أحرزته جيبوتي في مجال حقوق الإنسان. وأشادت بالتحسن الذي تحقق في مجال حقوق الإنسان على المستويين القانوني والمؤسسي وعلى أرض الواقع. وأوصت المملكة العربية السعودية بأن تواصل جيبوتي جهودها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية مع توسيع نطاق التعليم العالي.

٣٢- وأثنى الاتحاد الروسي على ريادة جيبوتي في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعلى التقدم الكبير المحرز ولا سيما عن طريق الانضمام إلى المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، وتطوير التعليم، وجملة أمور أخرى من بينها خفض وفيات الأمهات. ومع هذا، فلا تزال هناك تحديات في مجال التشريع وفي نظام المحاكم فضلا عن تنمية القدرات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأيد الاتحاد الروسي تأييدا كاملا الطلب الذي تقدمت به جيبوتي إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقديم المساعدة ولإرسال بعثة لتقدير الاحتياجات.

٣٣- وردا على التعليقات والأسئلة التي قدمها العديد من الوفود، ذكرت جيبوتي أن هناك إرادة سياسية ثابتة منذ عام ١٩٩٩ لزيادة مشاركة المرأة في تنمية البلد. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى إقرار استراتيجية وطنية خاصة لدمج المرأة في التنمية، تشمل أربعة مجالات ذات أولوية (الصحة، واتخاذ القرار، والمشاركة في الاقتصاد، والتعليم الوطني). وفي أعقاب إقرار القوانين المتعلقة بالحصص في الوظائف الانتخابية، دخلت المرأة البرلمان للمرة الأولى في عام ٢٠٠٣؛ وأرسي المرسوم التنفيذي الذي اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ نسبة ٢٠ في المائة لهن في الوظائف العامة. وذكر الوفد أيضا التدابير الأخرى المتخذة فيما يتعلق بقيادة المرأة في مجال الإدارة، والبرنامج المعد لترسيخ المنظور الجنساني بغية تعزيز هذا النهج في تسع عشرة وزارة. وأنشئ نظام لرصد الاستراتيجية الوطنية لدمج المرأة في التنمية لتقييم تمثيل النساء في الحكومة. ويجري خفض معدل أمية الإناث عن طريق جملة أمور من بينها برنامج لمحو الأمية وبرنامج تال له وأنشطة مدرة للدخل.

٣٤- وأشارت جيبوتي إلى أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مجرم بعقوبة منذ عام ١٩٩٥، وقد جرى تنظيم حملات لرفع الوعي بهذا الموضوع. وشملت التطورات الأخرى ذات الصلة استراتيجية مكافحة جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (٢٠٠٦)، وإنشاء وحدة داخل الوزارة للنهوض بالمرأة من أجل التنسيق بين جميع البرامج الرامية إلى مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (٢٠٠٧)، وإعداد برنامج مشترك للتعجيل بالقضاء على كافة أشكال هذه الممارسة من خلال أربع شبكات رئيسية. وأشارت جيبوتي إلى أن الحق في التعليم هو حق أساسي لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٦ سنة. وتأمل الحكومة في رفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الذي يبلغ حاليا ٧٢ في المائة - عن طريق وضع استراتيجيات لا تقتصر على التعليم النظامي بل تقوم أيضا على التعليم المتنقل للبدو والتعليم الخاص للأطفال المعوقين من أجل مكافحة الأمية. ولدي جيبوتي برنامج طموح لتقليص التفاوتات في الوصول إلى المدرسة لضمان المشاركة الكاملة.

٣٥- وظل معدل وفيات الأطفال مرتفعا بالرغم من انخفاضه الملحوظ فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. وقد أشار الوفد إلى الأسباب الرئيسية لهذا المعدل المرتفع وإلى النتائج الجيدة المتعلقة بالتغطية بالتحصين في البلد. وأشار أيضا إلى المبادرات وبالبرامج الرئيسية المعتمدة في قطاع الصحة، كما وردت في الردود على الأسئلة المسبقة، وأشار إلى اتخاذ خطوات في عام ٢٠٠٨ لمكافحة سوء التغذية وتعزيز الوضع الصحي. وأشار الوفد أيضا إلى زيادة النسبة المخصصة لميزانية الصحة من الميزانية الوطنية. ووجه الوفد العناية أيضا إلى استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ الرامية إلى تعزيز الموارد البشرية في المناطق الريفية والحضرية. وبالرغم من كل هذه الجهود لا يزال هناك عجز في عدد العاملين في مجال الصحة.

٣٦- ولاحظت إيران التقدم الذي أحرزته جيبوتي وإنجازاتها الهائلة فيما يتعلق بإرساء سيادة القانون وإقامة العدل منذ انعقاد الاجتماع العام المتعلق بالعدالة في عام ٢٠٠٠. وأوصت جيبوتي بمواصلة تعزيز الجهاز القضائي وإقامة العدل. ولاحظت إيران أيضا مع الارتياح التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين فرص الحصول على التعليم ومكافحة الفقر، وإطلاق مبادرات جديدة للتنمية الاجتماعية، وكذلك الاهتمام الخاص بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل. وأوصت إيران جيبوتي بمواصلة جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية لضمان تحقيق المساواة في كافة مستويات التعليم، والنهوض بالتعليم العالي، والحد من ارتفاع معدل أمية النساء، وخفض معدل وفيات الأطفال والوفيات بصفة عامة. ورحبت إيران أيضا بسياسات جيبوتي الرامية إلى إصلاح قطاع الصحة، وأوصتها بمواصلة جهودها لتحديث وتنمية الموارد البشرية وفقا لاحتياجات النظام الصحي.

٣٧- وأشادت الجزائر إشادة خاصة بسفير جيبوتي وبعمله نائباً لرئيس مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. ورحبت بالدور الذي اضطلعت به جيبوتي في حل النزاع في الصومال. وأوصت أيضا باستجابة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لنداء الحكومة بإرسال بعثة لتقدير الاحتياجات في المجالات الواردة في الفقرة ١١٨ من التقرير الوطني، وتوفير المساعدة اللازمة لجيبوتي لبلوغ أهدافها والوفاء بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان تمشيا مع نتائج هذه البعثة. وأوصت الجزائر جيبوتي بمواصلة جهودها الرامية إلى تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في الوقت المناسب كجزء من برنامج أولوياتها، وبقيام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتوفير المساعدة التقنية اللازمة، ولا سيما عن طريق تدريب الموظفين، لضمان استقلالية الحكومة في هذا المضمار مستقبلا.

٣٨- وأثنت الأردن على تعهد جيبوتي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولاحظت الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان في البلد، وبخاصة التقدم المحرز في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وحماية الرجل والمرأة والطفل، والقضاء على الفقر. ورحبت أيضا بالتعاون القائم بين آليات حقوق الإنسان، واستفسرت عن التدابير التي اتخذتها الحكومة في مجال التعليم للقضاء على أوجه التفاوت وتلبية احتياجات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وأوصت جيبوتي بمواصلة جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق إنشاء عدد كبير من المدارس الابتدائية والثانوية.

٣٩- ورحبت المملكة المتحدة بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأوصت بتوفير التمويل اللازم لكي يتسنى تنفيذ كافة أنشطتها. ورحبت المملكة المتحدة أيضا بالتدابير التي اتخذتها جيبوتي للنهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك إنفاذ قانون الأسرة. وأوصت بأن تتخذ جيبوتي مزيدا من الخطوات لتحسين تنفيذ قوانينها بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وضمان الملاحقة من خلال القنوات القانونية المناسبة. وأثنت على وزارة العدل لعملها على إدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان في القانون المحلي لجيبوتي. وأوصت بأن تنظر الحكومة في إنشاء قسم مخصص لحقوق الإنسان داخل وزارة العدل. ورحبت بإلغاء عقوبة الإعدام في عام ١٩٩٥، وبإنشاء وزارة للنهوض بالمرأة ورفاه الأسرة والشؤون الاجتماعية. وتدل هذه الخطوات على تعهد الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان. وأوصت المملكة المتحدة بأن تشرك جيبوتي المجتمع المدني في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

٤٠- واعترفت المكسيك بما بذلته جيبوتي من جهود لتضمين دستورها إطارا قانونيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبالإجراءات المتخذة لمواءمة المعايير الدولية مع تشريعاتها الوطنية. وأوصت المكسيك جيبوتي بمواصلة جهودها لضمان الاحترام الكامل لمبدأ عدم التمييز، وهي الجهود التي ينبغي أن تواصل تعزيزها الوزارة الجديدة للنهوض بالمرأة. وأوصت جيبوتي أيضا بزيادة جهودها لتقديم تقاريرها الدورية إلى لجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحقوق

الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أقرب وقت ممكن، وببذل قصاراها للامتثال لتوصيات لجنة حقوق الطفل.

٤١- وأشادت سلوفينيا بالعمل الذي أُنجز في السنوات الأخيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما إدماج حقوق الإنسان في الدستور والتشريع المحلي، وإنشاء إدارات وزارية مسؤولة عن حقوق الإنسان، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. ورحبت بتصديق جيبوتي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وأوصت بإنشاء هيئة مستقلة لرصد تنفيذ الاتفاقية واعتماد خطة عمل وطنية تتعلق بالأطفال. وأوصت بإقرار وتنفيذ تشريعات وسياسات خاصة بالطفل، ولا سيما في مجال تسجيل المواليد، والعنف ضد الأطفال، وقضاء الأحداث، وأطفال الشوارع. وأوصت أيضا بتنفيذ تشريعات وسياسات لمكافحة التمييز ضد الفتيات والنساء بشكل متسق، وإنفاذ القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٢- ولاحظت تركيا تعهد جيبوتي بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وشجعت الدولة على الوفاء بهذا الالتزام. ولاحظت طلب جيبوتي المساعدة التقنية لإعداد وتقديم تقارير الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، ورأت ضرورة استجابة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لهذا الطلب. ولاحظت أن جيبوتي قد أخذت في الاعتبار التوصيات التي أصدرتها لجنة حقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق بعمل الأطفال واستغلالهم جنسيا، والتسول بين الأطفال، وتسجيل المواليد في المناطق الريفية. وأوصت بتعزيز الجهود التي تبذلها جيبوتي في مجالات عمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي لهم، والتسول بين الأطفال، وتسجيل المواليد في المناطق الريفية. ولاحظت كذلك أن التعليم والحد من الأمية هما من أولويات الحكومة، وأوصت جيبوتي بمواصلة جهودها للحد من الأمية.

٤٣- وأشادت السودان بالبرامج التي وضعتها جيبوتي لتعزيز حقوق الإنسان وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي ضوء تعزيز التعاون الدولي والتعاون الثنائي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، طلبت إلى جيبوتي أن تعرض تجربتها في مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإبقاء المجلس على علم بكافة التقدم المحرز بفضل التدابير المتخذة لمكافحة الفقر.

٤٤- ورحبت الهند بتصديق جيبوتي على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وبإدراج أحكام الصكوك الدولية في قانونها المحلي بشكل تدريجي. ورحبت أيضا بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وهنأت جيبوتي على إحرازها تقدما ملموسا في مجال التعليم. ولاحظت أيضا التحديات والعقبات العديدة التي تواجهها جيبوتي، وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لها.

٤٥- ولاحظت غانا ما بذلته الحكومة من جهود وما حققته من إنجازات في الامتثال لمختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وطلبت المزيد من المعلومات عن التدابير

المزمع اتخاذها للرد على التقارير التي تفيد عن استمرار محدودية الوصول إلى العدالة. ومع ملاحظة أن البطالة تمس ٦٠ في المائة من السكان في سن العمل، طلبت إلى الحكومة مزيدا من المعلومات عن مكافحتها للفقر وعن مبادرة التنمية الاجتماعية. وفيما يتعلق بجهودها الرامية إلى التصدي للممارسات التقليدية المسببة للمشاكل وخفض معدل الأمية المرتفع بين النساء، تحتاج جيبوتي إلى مساعدة من كافة البلدان الصديقة، وأعربت غانا عن أملها في أن تحصل جيبوتي على هذه المساعدة. وأشادت غانا بجيبوتي لقيامها مؤخرا بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ولدورها في التسوية السلمية للنزاعات التي تنشب في المنطقة.

٤٦- ولاحظت بيلاروس أن جيبوتي تمتلك نظاما قويا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك أمانة المظالم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ومع الاعتراف بتصديق جيبوتي على العديد من الصكوك المهمة المتعلقة بحقوق الإنسان وبإدراجها في قانونها المحلي، أوصت بمواصلة ممارستها المتمثلة في الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأوصت جيبوتي أيضا بمواصلة الاهتمام بمسألة الوصول إلى التعليم على كافة المستويات، ورفع جودته، والاستمرار في تنفيذ برامج واقعية لتأمين الحق في الغذاء والصحة.

٤٧- ورحبت هولندا بموقف الحكومة الاستباقي تجاه حقوق الإنسان وبتعاونها الوثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وسألت عما إذا كانت ستوجَّه دعوات إلى المقررين الخاصين مثل أولئك المعنيين بالحق في الغذاء والحق في التعليم والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. ومع الإشادة بهولندا لإنشاء وزارة النهوض بالمرأة ورفاه الأسرة والشؤون الاجتماعية، أعربت هولندا عن قلقها لاستمرار تعرض المرأة للعنف الأسري ولممارسات تقليدية ضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي لا يزال منتشرا. وأوصت بأن تقوم جيبوتي بإنفاذ القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بمزيد من الفاعلية، وباتخاذ تدابير استباقية لمكافحة هذه الممارسة. وأوصت أيضا باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية وتعزيز وضع الأطفال، وباتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات بكافة أشكالها.

٤٨- ولاحظت بنن تصديق جيبوتي على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ودعت الدول الأخرى إلى دعم جهود جيبوتي لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وطلبت معلومات عن التدابير التي تم اتخاذها لمكافحة الفقر وبخاصة بين أكثر الفئات السكانية ضعفا، أي النساء والأطفال. وأوصت بأن تعمل جيبوتي جاهدة لإعداد التقارير وتقديمها في الموعد المحدد إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

٤٩- ورحبت جنوب أفريقيا بالإصلاح الذي قامت به الحكومة في مجالات متعددة، ولاحظت تعاون جيبوتي مع آليات مجلس حقوق الإنسان، وبخاصة جهودها الرامية إلى معالجة قضايا الأطفال بشكل شامل، على نحو ما أوصت به لجنة حقوق الطفل. وأوصت بأن تنظر جيبوتي في وضع تدابير لتعزيز قدرتها المؤسسية والعملية في مجال إقامة العدل، بما في ذلك

إنشاء نظام لقضاء الأحداث، وتدريب موظفي المحاكم والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذين يتناولون قضايا الأحداث، إلى جانب وضع تدابير تشريعية وتعزيزها لضمان التحقيق في الجرائم الجنسية التي تُرتكب في حق الأطفال وسرعة محاكمة مرتكبيها. وأوصت أيضا بتعزيز الجهود من أجل إنشاء مجالس إقليمية لتقريب الخدمات إلى المجتمعات الريفية. وختاما، شجعت جيبوتي على تعزيز جهودها، ودعت المجتمع الدولي وبخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مساعدة جيبوتي بتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

٥٠- وأشادت الجمهورية العربية السورية بشدة بالخطوات المهمة التي اتخذتها جيبوتي لتحسين حقوق الإنسان لمواطنيها بالرغم من مواجهة ظروف صعبة على مدار العديد من السنوات لكونها دولة نامية في حاجة إلى كل معونة ممكنة لتحقيق التنمية. ورحبت بالسياسات المتعلقة بإصلاح قطاع الصحة كجزء من استراتيجية الحكومة لتعزيز وحماية الحق في الصحة. واستفسرت عن التدابير المتخذة لخفض معدلات المرض والوفيات بين عامة السكان ولتحسين صحة الأم والطفل. وأوصت جيبوتي بمواصلة جهودها الرامية إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية في قطاع الصحة، وتحسين التغطية الصحية في البلد. وأوصت جيبوتي أيضا بمواصلة جهودها لزيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية في الضواحي، وتعزيز التعليم العالي، ومواصلة جهودها للتصدي للأمية بين النساء.

٥١- ورحبت أنغولا بصفة خاصة بالجهود الرامية إلى تحسين الظروف في السجون، وإلى تعزيز إقامة العدل. ومن الأهمية أيضا بذل مزيد من الجهود في هذين المجالين الرئيسيين، وأوصت أنغولا بأن تخصص جيبوتي مزيدا من الموارد البشرية والمالية لتعزيز استقلال نظامها القضائي. ولاحظت أنغولا أن التعليم كان على رأس الأولويات في جيبوتي خلال العقد الماضي، وأعربت عن أملها في أن تواصل الحكومة العمل بنشاط من أجل التحاق كافة الأطفال من سن ٦ إلى ١٦ سنة بنظام التعليم. ومع الإشادة بجيبوتي لاتخاذها مبادرة التنمية الاجتماعية لمكافحة الفقر، تساءلت أنغولا عن فعالية هذه الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر. ولاحظت مع التقدير الاهتمام بتعزيز وحماية حقوق الطفل وتمكين المرأة.

٥٢- وفيما يتعلق بحقوق المرأة، طلبت مدغشقر مزيدا من المعلومات عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية كماً ونوعاً. وفيما يتعلق بالتعليم والمساواة بين الأقاليم، جرى التأكيد على ضرورة أن تولي الممارسات واللوائح اهتماما خاصا بالمناطق الريفية. ومع تشجيع جيبوتي على مواصلة عملها الجيد لمكافحة الفقر، سألت مدغشقر عما إذا كان هناك تقدم حقيقي في تنفيذ البرنامج، وعما إذا كان حجم البلد وتعداد السكان يمثلان عاملا مساعدا أم عقبة. وطلبت أيضا معلومات عن تعاون جيبوتي مع الدول المجاورة فيما يتعلق بالأراضي القابلة للزراعة، وهي ممارسة مبتكرة قد ترغب دول أخرى في أن تتبعها.

٥٣- وأشادت إندونيسيا بما قامت به جيبوتي لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالرغم من أوجه القصور والتحديات التي لا تزال قائمة، أوصت جيبوتي بالتمسك بمسارها الحالي الذي استهدف تحسين وضع الجميع والتعزيز الفعلي لحقوق الإنسان وحمايتها. وشجعت مجلس حقوق الإنسان على دعم الحكومة والعمل معها من أجل التدرج في تحقيق أهدافهما المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان في جيبوتي.

٥٤- ورحبت إيطاليا بالتزام جيبوتي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما يتبين ذلك من موقفها المتعاون في الرد على الأسئلة التي طرحها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ومع ملاحظة عدم قيام جيبوتي بتوجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، طلبت من الحكومة النظر في القيام بذلك في المستقبل القريب. وأوصت جيبوتي بالعمل بفعالية من أجل تنفيذ المادة ٣٣٣ من القانون الجنائي التي تنص على عقوبات مشددة على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأوصت جيبوتي أيضا بتنظيم حملات توعية وطنية عن حظر هذه الممارسة، وبتعزيز جهودها لتحسين عمل النظام القضائي، ولا سيما عن طريق اعتماد تدابير تضمن عدالة الجهاز القضائي وحياده السياسي.

٥٥- وأثنت البرازيل على الجهود التي تبذلها جيبوتي في مجالات عديدة، وبخاصة إيلاء الأولوية للنهوض بالمرأة وحمايتها. واستفسرت عن برنامج مكافحة الأوبئة، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعن الجهود الرامية إلى منع إساءة معاملة الأطفال، وبخاصة إساءة معاملة الأحداث الجانحين المحتجزين. وشجعت جيبوتي على التدرج في تحقيق الأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان التي حددها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٢/٩. وأوصت جيبوتي بالنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واعتماد تشريع يحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها العقاب البدني، وتشجيع أشكال بديلة للتأديب. وفي هذا الشأن، أوصت البرازيل باتخاذ المزيد من التدابير لضمان فصل الأحداث المحتجزين عن البالغين.

٥٦- وهنأت كوت ديفوار جيبوتي على اتخاذ الحكومة تدابير تكفل التعليم للجميع، وعلى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. واستفسرت عن التدابير التي تم اتخاذها للحد من أوجه التفاوت، ولضمان توفير التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولخفض معدل التسرب من المدارس. واستفسرت أيضا عن التدابير التي اتخذت لضمان تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في الموعد المحدد.

٥٧- ولاحظت بوروندي تصميم جيبوتي الواضح على إنشاء هياكل وآليات وطنية بشكل تدريجي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهنأت بوروندي جيبوتي على إقرارها عددا من التدابير. وأوصت بوروندي جيبوتي بمواصلة ما تبذله من جهد كبير لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس، مما سيؤدي تدريجيا إلى خفض الأمية. وأوصت جيبوتي أيضا بمواصلة جهودها الحثيثة والمؤكدة للتصدي للتقاليد الراسخة،

وذلك بالقضاء تدريجيا على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأوصت بوروندي كذلك المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكافي إلى جيبوتي في جهودها لمواجهة التحديات المادية والتقنية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام الجهود المتفق عليها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٥٨- ورحبت الأرجنتين بتصديق جيبوتي على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وأبرزت إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ولاحظت الأرجنتين أن لجنة حقوق الطفل حثت جيبوتي على أن تولي عناية خاصة للتصدي للتمييز في حق الفتيات والنساء بوسائل من بينها إعادة النظر في التشريعات المحلية حتى تكفل إبطال الأحكام التمييزية، بما فيها تلك التي تؤثر على تقسيم الميراث، كما حثتها على توفير الحماية الكافية من التمييز. وطلبت الأرجنتين معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذه التوصية. ولاحظت أيضا أن لجنة خبراء منظمة العمل الدولية قد أعربت في عام ٢٠٠٨ عن أملها في أن تدرج جيبوتي في قانون العمل مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي للرجال والنساء. وطلبت الأرجنتين معلومات إضافية في هذا الشأن.

٥٩- وهنأت كندا جيبوتي على توقيعها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وانضمامها إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإنشائها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، أوصت كندا بـ (أ) أن تصدق جيبوتي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأعربت كندا عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى وقوع أعمال قمع ضد النقابات وأوصت جيبوتي (ب) بأن تحترم حقوق النقابات، وبخاصة أن تمتنع عن الاعتقال والحجز التعسفي والعنف البدني والمضايقة ضد ممثلي النقابات، وعن منع العمل النقابي. وأوصت كندا جيبوتي أيضا (ج) بأن تعدل القانون ١٩٩٢ بشأن حرية الاتصالات (قانون التنظيم رقم ٢ لسنة ١٩٩٢) وأن تحدثه استنادا إلى المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأوصت كندا أيضا بصفة خاصة (د) بأن تعدل جيبوتي المادة ١٤ التي تفرض أن يكون المشاركون في الإدارة المالية لأية هيئة صحفية من مواطني جيبوتي؛ والمادة ١٧ التي تفرض أن يكون مدير ونائب المدير لأي منبر إعلامي من المقيمين في جيبوتي؛ والمادة ٤٧ التي تحدد السن الأدنى لمن يشغل منصب مدير أي منبر إذاعي أو تليفزيوني بـ ٤٠ عاما. وأوصت كذلك (هـ) بأن تلغي جيبوتي عقوبة الحبس للصحفيين. وأوصت أيضا (و) بأن يتم وقف استخدام الترهيب ضد الصحفيين، وأن يؤدي ذلك إلى تهيئة مناخ من التسامح حتى يتسنى للمعارضة السياسية أن تعبر عن آرائها بحرية.

٦٠- ولاحظت فلسطين ما بذلته الحكومة من جهود للتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان وعلى القانون الإنساني الدولي. وقد شجع قرار جيبوتي إلغاء عقوبة الإعدام فلسطين، وسألت عما إذا كانت الحكومة قد ألغت في السياق نفسه محاكم الطوارئ. وطلبت أيضا معلومات عن الضمانات التي ينص عليها الدستور والقانون

الجنائي ضد الاعتداءات العنيفة والحجز التعسفي والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وشجعت فلسطين جيبوتي على المضي قدما في عملية الإصلاح بالرغم من كل التحديات التي تواجهها.

٦١- ورحبت المغرب بما تبذله جيبوتي من جهود لصالح مجتمع تعددي، ولتعزيز حقوق الإنسان من خلال ترسانتها القانونية وانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات. وأوصت جيبوتي بمواصلة جهودها لتعزيز ترسانتها القانونية والمؤسسية التي كانت أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأوصت جيبوتي بتدعيم وتعزيز التقدم الذي أحرزته للنهوض بالحقوق المدنية والسياسية، وبخاصة ما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وأوصت جيبوتي بأن تواصل جعل الوصول إلى العدالة أولوية في سياستها الوطنية. وأوصت المغرب أيضا بأن يشارك المجتمع الدولي دولة جيبوتي الفتية مشاركة كاملة ويدعمها في جهودها لتعزيز سيادة القانون، وبخاصة من خلال دمج المعايير الدولية في القانون المحلي، والتدريب على إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإدماج حقوق الإنسان في المناهج المدرسية والتدريب. وأوصت أيضا بأن يدعم المجتمع الدولي جيبوتي في تحسين ظروف التنمية المؤدية إلى تعزيز حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز بناء قدرات العناصر الفاعلة في المجتمع المدني وكذلك الإعلام فيما تقوم به من أعمال تتعلق برفع الوعي والمعلومات عن حقوق الإنسان.

٦٢- وهنأت تشاد جيبوتي على انضمامها لغالبية الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وشجعت الحكومة على مواصلة الانضمام لتعزيز حقوق الإنسان في البلد والنهوض بها. وطلبت أيضا من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى لبلد لكي يتمكن من التغلب على العقبات التي تواجهه حتى يتسنى له تنفيذ التزاماته بفعالية. وفيما يتعلق بالحق في التعليم، سألت تشاد عن الطريقة التي تعتزم الحكومة المضي بها قدما لتحسين فرص وصول الجميع إلى التعليم. وتساءلت أيضا عن التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان الحق في التعليم للجميع ولخفض التفاوتات وتشجيع تعليم جميع الأطفال، وبخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، وخفض معدل التسرب.

٦٣- ولاحظت السنغال التقدم الذي أحرزته جيبوتي في مكافحة البطالة وضمان التمتع بالحقوق الأساسية كالحق في المسكن والحق في التعليم والحق في الصحة. ولاحظت أيضا التحسن المستمر في ظروف المرأة والاهتمام بالأطفال بصفة خاصة. وطلبت السنغال معلومات عن التدابير التي اتخذتها جيبوتي أو تعتزم اتخاذها لتعزيز حقوق الطفل. وشددت على أن جيبوتي قادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لأية مساعدة تقنية مقدمة بغية التصدي للتحديات التي يواجهها البلد.

٦٤- وردا على الأسئلة المطروحة والتعليقات المقدمة، أشارت جيبوتي إلى المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٨ وإلى أولوياتها الثلاث وإلى هياكلها التنفيذية كما وردت في

البيان الاستهلالي، ولكنها ذكرت أن من السابق لأوانه جدا تقييم تنفيذ هذه المبادرة. وفيما يتعلق بإدماج الصكوك الدولية في القانون المحلي، ذكر الوفد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يشكلان جزءا من الدستور، وأن هناك باباً مخصصاً للحريات الفردية والجماعية. وقد أدى هذا إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعاقب القانون الجنائي جميع أشكال التمييز. وأُدمجت أيضا اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قانون الأسرة الذي لم يعد يجيز التطليق القائم على أساس الطلاق. وتم اتخاذ الترتيبات الخاصة بحضانة الأطفال مع وضع المصلحة الفضلى للطفل في الاعتبار. وللمعايير الدولية الغلبة على القانون المحلي.

٦٥- وفيما يتعلق بدور القضاء في تعزيز حقوق الإنسان؛ أشار الوفد إلى ما ذُكر في التقرير الوطني وفي البيان الاستهلالي. وقد جرى تنظيم استعراض شامل لمناقشة نظام العدالة بغية دعم الحكومة في إرساء سيادة القانون ودور القضاة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وخلال هذا الاستعراض، لوحظ أن النظام القضائي تعتريه أوجه قصور وأن الحكومة قد بذلت جهودا كبيرة لزيادة ميزانية النظام القضائي بنسبة ٣٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، وأن عدد القضاة تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة نفسها. واتُّخذت تدابير لضمان استقلال القضاء، وأعيد تنظيم إدارة السجون. وفيما يتعلق بالحريات النقابية؛ أشار الوفد إلى بعثة منظمة العمل الدولية التي أوفدت في عام ٢٠٠٨ والتي قدم تقريرها عرضا عاما للوضع. وتبين أن قانون العمل يشتمل على مادتين تخالفان اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧، واقتُرحت تعديلات جاري عرضها على الهيئات المختصة لاعتمادها. ودعا الوفد الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى المساعدة في تنظيم الانتخابات النقابية، حيث إن اتحادا وطنيا قد منع تنظيمها.

٦٦- ووجه الوفد الشكر في بيانه الختامي إلى كافة المشاركين في الجلسة. ويشكل هذا الاستعراض الدوري الشامل سجلا لحالة حقوق الإنسان وتحليلا للمستقبل من خلال مؤسسات مختلفة يتمثل هدفها المشترك في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جيبوتي. ورحب الوفد بالتبادل الذي حدث وبالتوصيات. وكلف الوفد كافة المؤسسات المعنية بمواصلة العمل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ثانياً – الاستنتاجات و/أو التوصيات

٦٧- نظرت جيبوتي في التوصيات المقدمة أثناء الحوار التفاعلي، وفيما يلي التوصيات التي حظيت بتأييدها:

١- مواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، خاصة في مجال بناء هيكل وطني أقوى لحقوق الإنسان والتغلب على القيود التي تحد من قدرتها والتي هي نتيجة الافتقار إلى الموارد والخبرة التقنية (مصر)؛

٢- مواصلة انخراطها الإيجابي في مختلف آليات مجلس حقوق الإنسان وتعاونها الوثيق معها بغية زيادة تحسين الخطوات الجاري اتخاذها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعبها (ماليزيا)؛

٣- الثبات على النهج الذي تسلكه حالياً الموجَّه نحو تحسين الجميع إلى جانب تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال (إندونيسيا)؛

٤- تحقيق أهداف حقوق الإنسان تدريجياً كما حددها قرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٩ (البرازيل)؛ ومواصلة جهودها لتعزيز ترسانتها القانونية والمؤسسية التي تُعتبر أساسية بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (المغرب)؛ ومواصلة الانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسة في مجال حقوق الإنسان (بيلاروس)؛

٥- النظر في التصديق (البرازيل)/التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (البرازيل وفرنسا وكندا)؛

٦- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا)؛

٧- إيجاد التمويل اللازم لإتاحة تنفيذ جميع أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (المملكة المتحدة)؛

٨- بذل الجهد من أجل إعداد التقارير وتقديمها إلى هيئات المعاهدات دون تأخير (بنن)؛ وزيادة ما تبذله من جهود لكي تقدم، في أقرب وقت ممكن، تقاريرها الدورية إلى لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (المكسيك)؛

٩- بذل كل ما في وسعها من أجل الامتثال للتوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل (المكسيك) وإنشاء هيئة مستقلة لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واعتماد خطة عمل وطنية خاصة بالطفل (سلوفينيا)؛

١٠- النظر في إنشاء قسم داخل وزارة العدل يخصَّص لحقوق الإنسان تحديداً (المملكة المتحدة) ومواصلة جهودها لتوطيد سلطة القضاء في مجال حقوق الإنسان وتحسين سبل الوصول إلى العدالة (البحرين وإيران والمغرب) بوصف ذلك أولوية من أولويات سياستها الوطنية العامة (المغرب) وزيادة ما تبذله من جهود لتحسين طريقة عمل النظام القضائي في جيبوتي (إيطاليا)؛

١١- النظر في وضع تدابير لتعزيز قدرتها المؤسسية والعملية في مجال إقامة العدل، بما في ذلك إنشاء نظام لقضاء الأحداث، وتدريب موظفي المحاكم والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذين يتناولون قضايا الأحداث، إلى جانب وضع تدابير تشريعية وتقويتها لضمان التحقيق في الجرائم الجنسية التي تُرتكب في حق أطفال ومحاكمة مرتكبيها فوراً (جنوب أفريقيا)؛

١٢- مواصلة تقوية القضاء وزيادة تحسين سبل الوصول إلى العدالة (إيران)؛

١٣- تخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية لتعزيز استقلال النظام القضائي (أنغولا)؛

١٤- مواصلة جهودها من أجل مكافحة الأمية (تركيا) في صفوف البنات (اليمن) والنساء (مصر والكويت وسوريا)؛

١٥- مواصلة بذل الجهود لضمان مبدأ عدم التمييز ضماناً تاماً، وهي جهود ستعرف زخماً جديداً بفضل عمل وزارة النهوض بالمرأة المنشأة حديثاً (المكسيك)؛

١٦- زيادة الجهود الرامية إلى إنشاء جمعيات إقليمية لتقريب الخدمات من المجتمعات الريفية (جنوب أفريقيا)؛

١٧- مواصلة جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ (كوبا وقطر والمملكة العربية السعودية والأردن وإيران)؛ مع التشديد خصوصاً على أهمية تقوية قطاع التعليم عن طريق زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية، وتحقيق التوازن الجنساني في جميع مستويات التعليم وتقوية التعليم العالي (كوبا)؛ وزيادة عدد مدارسها الابتدائية والثانوية (قطر والأردن وإيران) وتوسيع نطاق التعليم العالي في الوقت ذاته (المملكة العربية السعودية) وضمان التوازن الجنساني في جميع مستويات التعليم، وتقوية التعليم العالي، وكبح نسبة الأمية المرتفعة في صفوف

النساء وتخفيض معدل وفيات الأطفال ومعدل الوفيات في صفوف سكان جيبوتي عموماً (إيران)؛

١٨- اتخاذ تدابير مبادِرة أخرى لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (هولندا)؛

١٩- مواصلة تعزيز جهودها لتوفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال (فنزويلا)؛ وزيادة فرص الأطفال في الحصول على التعليم عن طريق زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية وعن طريق تقوية نظام التعليم العالي فيها (ماليزيا)؛ ومواصلة العناية بمسألة الحصول على التعليم بجميع مستوياته وتحسين نوعيته (بيلاروس)؛ ومواصلة الجهود لإنشاء مزيد من المدارس الابتدائية والثانوية بالقرب من الأحياء السكنية ولتقوية التعليم العالي (سوريا)؛ ومواصلة جهودها، وهي جهود كبيرة جداً بالفعل، لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال الذين بلغوا سن الذهاب إلى المدرسة، وهو ما سيؤدي إلى تخفيض نسبة الأمية تدريجياً (بوروندي)؛

٢٠- زيادة ما تبذله من جهود للحد من الفقر في المجتمع ولمكافحة البطالة (أذربيجان)؛ ومضاعفة جهودها في التصدي لمشكلة الفقر المدقع ووضع استراتيجيات أكثر استدامة للحد من الفقر تشمل توفير الماء النقي وخدمات الإصحاح الملائمة والغذاء والمأوى (ماليزيا)؛

٢١- الاستمرار في بذل الجهود لتحسين نظام الرعاية الطبية وتغطية الرعاية الصحية في البلد (كوبا) ومواصلة جهودها لتحسين وتطوير الموارد البشرية في قطاع الصحة وتحسين التغطية الصحية في البلد (سوريا)؛

٢٢- تطوير الموارد البشرية في قطاع الصحة بحسب الاحتياجات (الإمارات العربية المتحدة)؛ ومواصلة جهودها الرامية إلى تحسين وتطوير الموارد البشرية وفقاً لاحتياجات نظام الرعاية الصحية (إيران)؛

٢٣- مواصلة تنفيذ برامج واقعية لضمان الحق في الغذاء والصحة (بيلاروس)؛

٢٤- زيادة الجهود التي تبذلها جيبوتي في مجالات عمالة الأطفال واستغلال الأطفال جنسياً وتسول الأطفال، إلى جانب معدل الولادات المنخفض المسجل في الأرياف (تركيا)؛

٢٥- مواصلة الجهود، بتأنٍّ وثقة، لإزاحة ثقل التقاليد من خلال القضاء تدريجياً على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (بوروندي)؛

٢٦- ترسيخ وتحسين ما أحرزته من تقدم في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، خاصة في مجالات حرية التعبير وحرية الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان (المغرب)؛

٢٧- زيادة تنقيح متطلباتها من المساعدة الدولية (باكستان)؛

٢٨- طلب قيام مفوضية حقوق الإنسان ببعثة تقييم إلى جيبوتي بغرض تقييم الإمكانات والقدرات المتوفرة والجهود الوطنية المحتاجة إلى دعم (الكويت)؛

٢٩- طلب استجابة مفوضية حقوق الإنسان لمناشدة الحكومة إيّاها أن ترسل بعثة لتقييم الاحتياجات في المجالات المذكورة في الفقرة ١١٨ من التقرير الوطني، والتماس الحصول على المساعدة الضرورية، وفقاً لما تتوصل إليه هذه البعثة من نتائج، لضمان بلوغ جيبوتي أهدافها ومن أجل وفائها بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان (الجزائر)؛

٣٠- التماس دعم المجلس والعمل معه حتى تستطيع جيبوتي تدريجياً تحقيق غاياتها المحددة لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد (إندونيسيا)؛

٣١- التماس المساعدة من المجتمع الدولي وطلب استجابة مفوضية حقوق الإنسان لما عبرت عنه جيبوتي من احتياجات في مجال بناء القدرات، وتوفير الموارد البشرية والمالية والتقنية الضرورية، وإتاحة التدريب الضروري للموظفين في مختلف المصالح والوزارات المعنية وفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان في جيبوتي ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية التي تنفذها الحكومة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان (مصر)؛

٣٢- مواصلة جهودها للحد من التأخير الحاصل في تقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات كجزء من برنامج أولوياتها وطلب توفير مفوضية حقوق الإنسان المساعدة التقنية اللازمة، لا سيما من خلال تدريب الموظفين بغية ضمان اعتماد الحكومة على نفسها في هذا المجال مستقبلاً (الجزائر)؛

٣٣- زيادة تقوية جهودها ومناشدة المجتمع الدولي، وخاصة مفوضية حقوق الإنسان، أن يساعد جيبوتي من خلال توفير المساعدة التقنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات (جنوب أفريقيا)؛

٣٤- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الفعال لجيبوتي في ما تبذله من جهود لمواجهة التحديات المادية والتقنية التي لا تزال تشكل عائقاً كبيراً أمام الجهود المبذولة بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان (بوروندي)؛

٣٥- دعوة المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب دولة جيبوتي الفتية على نحو أكمل وإلى مواكبتها في ما تبذله من جهود بهدف ترسيخ سيادة القانون، لا سيما من خلال إدماج المعايير الدولية في تشريعاتها الوطنية، والتدريب على إعداد التقارير الوطنية بشأن حقوق الإنسان وإدراج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية والتدريب (المغرب)؛

٣٦- التماس المساعدة من المجتمع الدولي على تهيئة ظروف تنمية مواتية لتعزيز حقوق الإنسان والعمل على زيادة بناء قدرات الفاعلين في المجتمع المدني ووسائط الإعلام فيما يقومون به من أنشطة متنقلة للتوعية والتعريف بحقوق الإنسان (المغرب)؛

٣٧- إشراك المجتمع المدني في متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل (المملكة المتحدة).

٦٨- **وستنظر جيبوتي في التوصيات التالية وتقدم ردوداً عليها في الوقت المناسب. وستُدرَج ردود جيبوتي على هذه التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية عشرة:**

١- توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة لزيارة البلد (فرنسا)؛

٢- اتخاذ مزيد من التدابير لضمان فصل الجانحين القاصرين المحتجزين عن الراشدين (البرازيل)؛

٣- إنفاذ القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (سلوفينيا)؛ واتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين تنفيذ قوانينها المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وضمان المحاكمة من خلال السبل القضائية المناسبة (المملكة المتحدة)؛ وزيادة تفعيل تنفيذ المادة ٣٣٣ من القانون الجنائي التي تفرض عقوبات شديدة على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (إيطاليا)؛ وتنظيم حملات توعية وطنية بشأن حظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (إيطاليا)؛

٤- الثبات على تنفيذ التشريع المتعلق بمكافحة التمييز ضد الفتيات والنساء وعلى تنفيذ السياسات ذات الصلة (سلوفينيا)؛

٥- اعتماد وتنفيذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالطفل، لا سيما فيما يخص تسجيل الولادات والعنف ضد الأطفال وقضاء الأحداث وأطفال الشوارع، على سبيل الذكر فقط (سلوفينيا)؛ والنظر في تشريع يحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العقوبة البدنية، ويشجع على اتباع أساليب تأديب بديلة (البرازيل)؛

٦- اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الأطفال وتحسين وضعهم (هولندا)؛

٧- إلغاء العقوبة بالسجن في الجنح الصحفية (كندا)؛

٨- إبداء همّة أكبر في إنفاذ قانونها الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (هولندا).

٦٩- ولم تحظ بتأييد جيبوتي التوصيات الواردة في الفقرات ٢٥(أ) و٤٧(د) و٥٤(ب)، وفي الفقرات الفرعية (ب) و(ج) و(د) و(و) من الفقرة ٥٩، من هذا التقرير.

٧٠- وتعكس جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويلها على أنها حظيت بإقرار الفريق العامل ككل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Djibouti was headed by and composed of 11 members:

S.E. M. Mohamed Barkat Abdillahi, Ministre de la Justice, des affaires pénitentiaires, chargé des Droits de l'Homme ;

S.E M. Mohamed-Siad Doualeh, Représentant Permanent de la Mission de Djibouti a Genève;

M. Abdi Ismael Hersi, Secrétaire Général du Ministère de la Justice ;

M. Ali Yacoub, Secrétaire Général du Ministère de l'Emploi ;

M. Ahmed Osman, Directeur de la Législation au Ministère de la Justice ;

M. Mahdi Mohamed, Inspecteur Général de l'Education Nationale ;

M. Ali Med Afkada, Conseiller Technique du Ministère de la Justice ;

Dr. Mahyoub Hatem, Conseiller Technique du Ministère de la Santé ;

Mme Amina Abdi, Chef de Service des Affaires sociales du Ministère de la Promotion de la Femme ;

M. Ali Mohamed Abdou, Président de la Commission Nationale des Droits de l'Homme ;

Mme Degmo Mohamed Issack, Vice-présidente de la CNDH.